مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٥٤**

الاحد، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ٢٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أو حون
	رواندا	السيد غاساناً
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فيرناديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيرناديث – تارانكو.

السيد فيرناديث – تارانكو (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام في ٢٨ آذار/مارس، فإن الحالة المتعلقة بأوكرانيا قد تدهورت تدهورا خطيرا. هذه الآن هي عاشر مرة يتناول فيها المجلس هذه المسألة. كما تناولتها الجمعية العامة في ٢٧ آذار/مارس (أنظر A/68/PV.80).

بعد نحو أسبوعين من الهدوء النسبي، وابتداء من ٦ نيسان/أبريل، بدأ أفراد مسلحون وجماعات انفصالية في الاستيلاء على المباني الحكومية ومصادرة الأسلحة الفتاكة في دونيتسك أوبلاست في أوكرانيا، بما في ذلك في مدن دونيتسك ولوغانسك وخاركيف. ودعا الأفراد المشاركون في تلك العمليات إلى الانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى الاتحاد الروسي. وفي دونيتسك، أعلن البعض من هؤلاء الأفراد عن جمهورية دونيتسك الشعبية.

وتفيد التقارير الآن أن هناك ما لايقل عن خمس مدن جديدة في شرق أوكرانيا استهدفتها الانتفاضات وعمليات الاستيلاء على المباني الحكومية خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، بما في ذلك مدن سلوفيانسك وكراماتورسك ودروخيفكا. وأفاد المراقبون التابعون للأمم المتحدة بأن هناك تعزيزا متواصلا للحواجز، ومدنيين مسلحين من الجانبين. كما شاهدوا أفراد الميليشيات المسلحين ببنادق هجومية من طراز AK 47، والرشاشات، وبنادق القنص. وأفاد المراقبون التابعون للأمم المتحدة أيضا بوقوع اشتباكات بين المتظاهرين في خاركيف اليوم، أدت إلى جرح نحو ٥٠ شخصا. وعشية ١٣ نيسان/أبريل، أطلقت السلطات في كييف عملية ”لمكافحة الإرهاب“ بغية استعادة سلوفيانسك، بعد يوم على اجتياحها من لدن ناشطين انفصاليين، وصفهممراقبوحقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة بأفراد الميليشيات المسلحين والمُنَظّمين على نحو جيد.

واعتبارا من ١٣ نيسان/أبريل، قتل ما لا يقل عن ضابط أوكراني في خضم معركة بالأسلحة النارية؛ غير أن عدد الخسائر في الاشتباكات على وجه التحديد يظل غير معروف. وأفيد بإصابة آخرين كثيرين بجراح. واليوم أيضا، قام رئيس أوكرانيا المؤقت، أوليكسندر تورتشينوف، بتوقيع مرسوم رئاسي يمهل الذين أعلنوا أنفسهم انفصاليين إلى غاية السادسة صباحا بتوقيت كييف لوضع أسلحتهم مقابل تفادي المقاضاة. كما أعلن الرئيس في خطاب إلى الأمة بثته شاشات التلفزيون عن إطلاق عملية واسعة النطاق يشارك فيها الجيش الأوكراني، إذا لم تتوقف الأنشطة غير القانونية.

وقد أشار الاتحاد الروسي علنا في العديد من المناسبات إلى أنه ”سيضطر إلى اتخاذ إجراء“ إذا استخدمت كييف القوة ضد المتظاهرين في الشرق. وهكذا، فإن الحالة الآن قابلة

للاشتعال أكثر من أي وقت مضى. ويظل الأمين العام والأمم المتحدة ملتزمين بالسعي إلى حل سلمي لهذه الأزمة المتفاقمة على نحو مطرد.

وواصل الأمين العام المجاهرة من أجل ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من جانب جميع الأطراف المعنية والامتثال الصارم للقانون الدولي. كما واصل حث جميع الجهات الأخرى ذات التأثير على الحالة على الدعوة فورا وعلنا إلى ضبط النفس والعودة إلى الهدوء. كما ناشد الأمين العام إجراء حوار مباشر وبناء بين الطرفين، وبين موسكو وكييف، من أجل تهدئة الحالة ومعالجة جميع أوجه الخلاف.

أصبح من الواضح بشكل مؤلم أن أزمة أوكرانيا ستستمر في التفاقم إذا لم يبذل جميع الأطراف جهودا مكثفة على وجه السرعة من أجل على وقف تصعيد الحالة. وفي هذه اللحظة، تترنح أوكرانيا على شفا الهاوية. ومع ذلك، فليس أوكرانيا وحدها التي ستعاني من سيناريو يحتمل أن يشهد مزيدا من إراقة الدماء والمواجهات العنيفة التي تتطور ساعة بساعة. وتواجه روسيا التي لها منطقة حدود مشتركة طويلة مع أوكرانيا، فضلا عن المنطقة الأوروبية الأوسع نطاقا، تداعيات العواقب الوخيمة المحتملة. وسيكون لهذه السيناريوهات انعكاسات على المجتمع الدولي برمته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيرناندیث – تارانكو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد دعا الاتحاد الروسي إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن نظرا للتطور الخطير الذي تشهده الحالة في جنوب شرق أوكرانيا. وذكرنا في مناسبات عديدة، بما في ذلك في هذه القاعة، أن الإجراءات المتهورة التي أدت إلى الانقلاب من جانب سلطات كييف المعلنة ذاتيا تهدد بالتأكيد بتدمير النسيج الهش للمجتمع الأوكراني. أن السلطات لا ترغب في الاستماع إلى أولئك الذين لا يقبلون بهيمنة كييف المفروضة من المتطرفين والمتعصبين القوميين والقوى التي لديها رهاب مما هو روسي والمعادية للسامية، ويرون بأنها تشكل تهديدا لكرامتهم الإنسانية ولحياتهم.

إن الكراهية الراسخة والرهاب البشع مما هو روسي قد أصبحا القاعدة في البرلمان الأوكراني إيضا. فقبل بضعة أيام، قال أحد أعضاء البرلمان المنتمي إلى حزب سفوبودا الشوفيني بشأن سكان أوكرانيا الناطقين بالروسية ما يلي:

”كنت سأتصرف بقسوة أكبر بكثير. وكنت ببساطة سأطلق النار عليهم. إن العدو يستحوذ على أرضنا. كان ينبغي طردهم عام ١٦٥٤. وهذه الكائنات لا تستحق سوى شيء واحد – الموت.“

[هامش] تجدر الإشارة إلى أن ذلك قالته امرأَة.

ولا يمكننا إلا أن نتخيل الأفكار التي لا بد وأنها تدور في أذهان رفاقها القساة من أعضاء الحزب. وتلك الجماعة ليست الأكثر تطرفا في الطيف السياسي الأوكراني. هل ينبغي أن نندهش لأن الاحتجاجات السياسية السلمية والدعوة التي وجهها الشعب في جنوب – شرقي أوكرانيا لتحقيق تطلعاتهم قد قابلها البرلمان بقوانين قاسية تنطوي على صدور أحكام بحقهم بالسجن لفترة طويلة علة النزعة الانفصالية؟

وبيّنت الأحداث التي وقعت في اليومين الماضيين، في أعقاب النداءات العديدة التي وجهناها لتنظيم حوار سياسي وطني شامل للجميع، أن تدبيرا ينم عن الحس السليم قد ساد في كييف. فقد ذهب رئيس الوزراء ياتسينيوك إلى دونيتسك؛ على الرغم من أنه لم يجتمع مع المحتجين، فقد قال الأشياء الصحيحة بشأن الحوار، وتحقيق اللامركزية، ورغبته في إيجاد مخرج من هذه المشكلة. ما هي حالة الأمور اليوم؟ قيل لنا

إنه ستتم ممارسة ضبط النفس، وسيتم التوصل إلى حل سلمي للحالة يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها المجموعات المختلفة من سكان أوكرانيا. وهذا ما أكده محاورونا الغربيون. ومع ذلك، في ١٣ نيسان/أبريل، قال الرئيس ترتشينوف الذي عينه البرلمان الأوكراني إن مجلس الأمن الأوكراني كان قد قرر الشروع في عملية كاملة النطاق لمكافحة الإرهابيين، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة. غير أنه على عكس متظاهري الميدان، فإن المحتجين لم يُرهبوا أي أحد، ولم يستخدموا الجرافات ضد السلطات ولم يلقوا بقنابل المولوتوف. وليس من قبيل المصادفة أن المسؤولين عن إنفاذ القانون كانوا موجودين بين محتجي الميدان.

والآن، يجب على سلطات كييف استخدام القوة لقمع المناطق الأخرى من البلد. وحسبما يقول ترتشينوف فإن على أبناء شعب جنوب – شرقي أوكرانيا إنهاء احتجاجاتهم بحلول صباح يوم الاثنين، ١٤ نيسان/أبريل، لئلا تستخدم القوة المسلحة. ومع ذلك، فإن مصالح المحتجين وآراءهم لم تؤخذ في الاعتبار أو حتى نوقشت. ونتيجة لذلك، تم بالفعل سفك الدماء في الجزء الجنوبي الشرقي، والحالة بالغة الخطورة. ويجب أن يوقف على وجه السرعة أي مزيد من التصعيد للحالة.

يجب على المجتمع الدولي أن يطلب إلى زبانية الميدان الذين اغتصبوا السلطة في كييف وقف الحرب ضد شعبهم، وتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق ٢١ شباط/فبراير. إن الراعين الغربيين لزبانية الميدان، ولا سيما الذين وقفوا شهودا على الاتفاق، والولايات المتحدة، التي تدعمهم، ملزمون بوضع حد لدعمهم، وبعدم تأييد النازيين الجدد وغيرهم من المتطرفين، وبوقف استخدام القوة ضد الشعب الأوكراني، وبالشروع فورا في حوار وطني حقيقي مع المشاركة الكاملة لجميع المناطق، سعيا إلى التنفيذ العاجل لإجراء إصلاح جذري الدستورية.

إن الغرب الذي يجب عليه أن يحدد الفرصة لتجنب الحرب الأهلية في أوكرانيا. ولا يود بعض الناس، بمن فيهم في هذه القاعة، الاعتراف بالأسباب الحقيقية وراء الأحداث التي وقعت في أوكرانيا، ويرون دوما أن لموسكو يدا في الجنوب الشرقي. لقد بلغ السيل الزبى. يجب عليهم أن يتوقفوا عن الإدعاء بأننا قد نشرنا الجيش على طول الحدود مع ذلك البلد، وأننا وصلنا من الناحية العملية بالفعل القنال الإنكليزي، وأننا قد أرسلنا عملاء لتنسيق الاحتجاجات في أوكرانيا. ويجب أن يكون مفهوما أن الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا والشعب فيه يشعران ببالغ القلق إزاء مستقبلهما، وأنهما لا يرغبان في أن يفرض أي شخص، ولا سيما المتطرفون القوميون، إرادته عليهما.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وتشعر ليتوانيا بقلق عميق إزاء التدهور السريع للحالة في شرقي أوكرانيا. ولا تزال القوى الخارجية والمحرضون المحليون تؤجج النزعات الانفصالية والكراهية، مزعزعة استقرار الحالة في شرقي أوكرانيا عشية انتخابات ٢٥ أيار/مايو. وخطورة السيناريو معروفة. وفي المناطق التي لا توجد فيها اضطرابات، تخلق الميليشيات الموالية لروسيا الاضطراب والفوضى، ومرة أخرى على أيدي مجهولين وبدون شارات، وتحمل أسلحة هجومية حديثة على غرار ما شوهد في القرم. ومرة أخرى، تحشد أعداد كبيرة من القوات الروسية على حدود أوكرانيا. ومرة أخرى، تعمل الآلة الدعائية الخارجية المناوئة للغرب وأوكرانيا على قدم وساق، محدثة الريبة والكراهية وانعدام الثقة انتظارا للانفجار. ويجري الدفع مرة أخرى بخائن أوكرانيا يانوكوفيتش، الذي تخلى عن بلده وهرب، فاتحا الباب على مصراعيه أمام ضم القرم، إلى مسرح الأحداث ليمهد الطريق إلى مزيد من تفكك أوكرانيا.

وتقوم مجموعات الاستفزازيين بالمئات، بدعم من الميليشيات المؤيدة لروسيا، بمهاجمة مباني مؤسسات دولة أوكرانيا معلنة الاستقلال عن أوكرانيا، فضلا عن الإعلان عن خطط لاستفتاءات جديدة بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي، على الرغم من أن استطلاعات الرأي الأخيرة تبين بوضوح أن الغالبية العظمى من الناس في المنطقة ترى مستقبلها مرتبطا ارتباطا وثيقا بأوكرانيا. وفي الواقع، أعرب ما يقرب من ٦٥ في المائة من سكان المنطقة، وفقا لاستطلاعات الرأي، عن رغبتهم في البقاء كجزء من أوكرانيا، في حين أن نسبة ١٨,٢ في المائة يرغبون في الانضمام إلى الاتحاد الروسي.

وتتم إراقة الدماء بصورة مأساوية في مناطق لم تشهد سفك الدماء قبل بدء المليشيا المؤيدة لروسيا استفزازها الانفصالية المخيفة. ومن الواضح وضوح الشمس أنه على الرغم من التأكيدات التي سمعناها قبل بضعة أسابيع من موسكو، لم يتوقف العدوان العسكري على أوكرانيا وسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها عند القرم. وتدين حكومتي بشدة الأعمال التي تقوم بها الجماعات الانفصالية والجهات الراعية لها في منطقة دونيتسك، وكذلك في منطقتي لوهانسك وخاركيف.

وتؤيد ليتوانيا الجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا الرامية إلى إيجاد حل بطريقة سلمية لهذه الحالة المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها.

لقد سعت حكومة أوكرانيا مرارا وتكرارا إلى الحوار مع الانفصاليين. وفي ظل أصعب الظروف السياسية والاقتصادية، قرر القائم بأعمال رئيس أوكرانيا، تورشينوف، وضع مشروع قانون بشأن اللامركزية، يمنح مزيدا من الصلاحيات للمناطق. ومن جانبه قال القائم بأعمال رئيس الوزراء، ياتسنيوك، بوضوح أنه يجب أن تستجيب الحكومة لرغبة السكان في الحصول على مزيد من السلطات الإقليمية. وقد كان ذلك القرار خطوة هامة نحو المضي قدما، لأنه يبيّن مرونة واستعداد السلطات الأوكرانية الشرعية للاستجابة للسكان والتعاون معهم بصورة بناءة.

وقد طمأن رئيس الوزراء ياتسنيوك أيضا السكان الناطقين بالروسية مرة أخرى على مسألة استخدام اللغة الروسية. وعلاوة على ذلك، فقد مُنِح العفو لجميع المقاتلين الذين ألقوا أسلحتهم وعادوا إلى السعي إلى إيجاد حل سلمي للمسائل القائمة.

ومن الواضح أن الحكومة الأوكرانية ما تزال تبذل قصارى جهدها، في ظل ظروف بالغة التعقيد، للاستجابة للاحتياجات والشواغل المشروعة للسكان، وللحد من ممارسات الفساد والإفلات من العقاب التي سادت في عهد يانوكفيتش، ولإرساء القانون والنظام وسلطة الدولة مرة أخرى، فضلا عن التصدي للمشاكل التي ورثتها الحكومات من سنوات عديدة من الإهمال وسوء الإدارة. ونؤيد تماما تلك الجهود، ونشدد مرة أخرى على ضبط النفس والصبر الاستثنائيين اللذين تواصل الحكومة الأوكرانية التحلي بهما في سياق الرد على الاستفزازات والمساعي التي لا تنتهي من قبل المقاتلين والانفصاليين المسلحين الموالين لروسيا العازمين على تقطيع أوصال الدولة.

وفي الوقت نفسه، وحين يكون وجود الدولة نفسه عرضة للخطر، فإننا نفهم ونؤيد حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها في مواجهة العدوان الخارجي، إلى جانب التصدي للنزعة الانفصالية المتشددة والاستفزازات المستمرة بهدف حماية الدولة وسكانها من المزيد من تصعيد العنف.

وينبغي ألا ينخدع المجتمع الدولي وأعضاء المجلس بالتصريحات الصادرة عن أمثال يانوكوفيتش ومحسوبيه من الفاسدين. وفي واقع الأمر، فإن استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية باتت عرضة للتهديد، علما بأن ذلك يمثّل

تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها وأوروبا، وأن له عواقب دولية خطيرة.

ونحث الاتحاد الروسي على استدعاء قواته من على الحدود الأوكرانية، وأن يكفّ عن دعم الجماعات الانفصالية، علاوة على وقف جميع الأعمال الأخرى التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا. من شأن الاجتماع المقرر عقده بين الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي في ١٧ نيسان/أبريل في جنيف، أن يوفر فرصة قابلة للاستمرار للدبلوماسية والحوار. وندعو روسيا إلى عدم تفويت تلك الفرصة.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن المخاطر الإنسانية المترتبة عما يجري في أوكرانيا هائلة للغاية. فقد أصبحت أرواح المدنيين الأبرياء عرضة للخطر. ومع ذلك تتواصل حملة التضليل والدعاية الروسية، في حين يواجه الأوكرانيون أعمال التحريض والعنف. وبما أن وسائط الإعلام والمتحدثين باسم الحكومة الروسية يواصلان نشر الأكاذيب، فإنه يجب أن نركز هذه الليلة على ذكر الحقائق.

لقد استمع المجلس خلال الأسابيع الأخيرة الماضية إلى نفي روسيا أية نوايا تتعلق بالغزو أو الاحتلال. واستمع المجلس إلى ذلك علنا، في حين استمعنا إليه نحن سرا. ولكن للأسف، فإن الاستيلاء المسلّح على المباني في ست بلدات تقع في شرق أوكرانيا يوم أمس، ثم الاستيلاء على المزيد من المباني اليوم، إنما يبيّنان الأساليب التي استخدمتها القوات الروسية في المراحل الأولى من غزو شبه جزيرة القرم. وفي ذلك الوقت أيضا تكلم مسؤولون من الاتحاد الروسي في مرحلة مبكرة من الأزمة نافين وجود أي نوايا للاحتلال أو الغزو. وفي وقت مبكر من أزمة القرم، دخلت أولا قوات عالية التنظيم وجيدة التجهيز وترتدي زي القوات المسلحة الروسية، ولكن دون وضع علامات مميزة، بهدف السيطرة على المرافق الحكومية والأمنية في القرم، قبل أن تحل محلها في وقت لاحق قوات روسية نظامية. وفي ذلك الحين، قالت روسيا أيضا أن ذلك من أجل حماية حقوق الأقليات. غير أن العالم أجمع يدرك الآن أن الأمر ليس كذلك. وكما أبلغت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الأقليتين المعرضتين للخطر في القرم هما التتار والأوكرانيون.

واستمع المجلس إلى نفي وجود قوات روسية في الجزء الشرقي من أوكرانيا. ولكن الحقيقة هي أن العديد من الوحدات المسلحة التي شهدناها ترتدي سترات واقية من الرصاص والزي المرقط، في حين أزيلت عنه العلامات المميزة. لقد قامت تلك الوحدات المسلحة – التي يرتدي بعض أفرادها شرائط سانت جورج السوداء والبرتقالية اللون – المرتبطة بالاحتفالات بيوم النصر الروسي – برفع الأعلام الروسية ورايات الانفصاليين على المباني المستولى عليها ودعت إلى إجراء استفتاء والانضمام إلى روسيا. ونحن نعرف من يقف وراء كل ذلك. في الواقع، فإن الكيان الوحيد في المنطقة، القادر على تنسيق تلك الأعمال العسكرية المتقنة، إنما هو روسيا.

لقد حدث الاستيلاء على المباني بصورة متزامنة يوم أمس في البلدات الواقعة على طول الطريق الرئيسي، ثم أعقب ذلك وضع الحواجز على الطرق، وكأن حاجزا منسقا يجري إنشاؤه بين كييف ومدينتي دونيتسك ولوهانسك الواقعتين في شرق البلد. وليس على المجلس أن يأخذ بما أقول – أو حتى أن يأخذ بما تقوله الحكومة الأوكرانية – لأنه ليس بحاجة إلى شاهد آخر عدا أشرطة الفيديو التي تبيّن كيف يوجه أفراد عسكريون محترفون بلطجية إلى داخل مبنى في كراماتوريسك، تبين الصور أيضا ما يسمى بالمواطنين المهتمين يستولون على سلوفيانسك، وكانوا مجهزين تماما مثل الوحدات الخاصة التي استولت على القرم، أو مشاهد الفيديو التي تبين عملية عسكرية شنها رجال مسلحون بالعتاد ذاته في كرازني ليمان.

واستمع المجلس إلى إعراب عن الأسف شكاوى لعدم الاستقرار، وكأن عدم الاستقرار حدث عفوا. وفي الواقع فإن

هذا يمثّل أحد أشد حالات عدم الاستقرار المؤسفة، لكونها من صنع الإنسان تماما. ذلك أن روسيا هي التي خططت وعملت على تنفيذ حالة عدم الاستقرار هذه.

وما زلنا نواصل بذل الجهود الرامية إلى وقف تصعيد الحالة في أوكرانيا، وإيجاد طريق دبلوماسي نحو المضي قدما. وعليه، سيشارك الوزير كيري في محادثات جنيف المتوقع إجراؤها في ١٧ نيسان/أبريل، والتي سيشارك فيها وزير الخارجية الروسي لافروف. ولكن إن أريد النجاح لتلك المحادثات، فإنه يتعين على روسيا أن توضح لماذا تواصل قواتها الانتشار على الحدود الأوكرانية – إذ يوجد منها على الأقل ٤٠ ٠٠٠ جندي – ويجب أن تقدم روسيا أفكارا بناءة بشأن الكيفية التي يمكن بها وقف التصعيد وإيجاد حل للهجمات المسلحة على المباني في شرق أوكرانيا.

وتقف الولايات المتحدة إلى جانب أوكرانيا، وتؤيد المبدأ الأساسي القائل بأن مستقبل أوكرانيا يقرره الشعب الأوكراني وحده. ونتمسك أيضا بالقوانين والأعراف الدولية ر والمبدأ الأساسي القائل بأن حدود الدول ملموسة ومحددة وليست مسألة افتراضية. وسننهي في يوم الاثنين إجراءات منح أوكرانيا ضمان قروض بقيمة بليون دولار. وسيعود ذلك بالفائدة على جميع الشعب الأوكراني، بما في ذلك الأقليات. وسيزور نائب الرئيس، بايدن، أوكرانيا في الأسبوع القادم. ونؤيد بقوة إبرام اتفاق بين أوكرانيا وصندوق النقد الدولي، كي يتسنى للمجتمع الدولي تعزيز اقتصاد أوكرانيا. وسندعم بكل وسيلة ممكنة إجراء الانتخابات في نهاية أيار/مايو كي تتمكن أوكرانيا من المضي قدما في عملية الانتقال السياسي، فضلا عن التطلع إلى مستقبل يسوده السلام.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء الأحداث التي وقعت في شرق أوكرانيا والتي تصاعدت خلال ال ٤٨ ساعة الماضية، جراء سيطرة أفراد مسلحين على المباني الحكومية وإقامة نقاط التفتيش والحواجز في ست مدن مختلفة. في حين تحولت الاحتجاجات في الشوارع إلى أعمال عنف. وذلك تصعيد خطير لحالة خطيرة أصلا.

لقد شهدنا جميعا مشاهد الفيديو للأحداث التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع: وحدات محترفة جيدة التسليح والتجهيز وترتدي زيا موحدا تنفذ عمليات عسكرية منسقة ضد مؤسسات الدولة الأوكرانية. وذلك نمط مألوف تماما. وتبين هذه الأحداث التي وقعت بعد أسابيع قليلة من نشر القوات الروسية بصورة غير مشروعة ودون وضع علامات مميزة على الرغم من ارتداء الزي الرسمي في شبه جزيرة القرم – تدخُّل روسيا بصورة مباشرة مرة أخرى في الشؤون الداخلية لأوكرانيا باستخدام ذرائع مصطنعة والقوة العسكرية. وقد أدان المجتمع الدولي بالفعل تلك الإجراءات التي تتعارض مع القانون الدولي، في حين أعلنت الجمعية العامة عدم شرعيتها.

وبصفتها عضوا في الأمم المتحدة، فضلا عن كونها عضوا دائما في مجلس الأمن، فإن روسيا ملزمة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة من الدول. ومع ذلك فإن الصور الملتقطة بالسواتل تبين أن هناك ما بين ٣٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ فرد من القوات الروسية في محيط الحدود مع أوكرانيا، وهي مجهزة بالطائرات المقاتلة والدبابات والمدفعية ووحدات الدعم اللوجستي. وذلك بالإضافة إلى ٢٥ ٠٠٠ فرد من القوات الروسية الموجودة في القرم بطريقة غير مشروعة.

وقبل ستة أسابيع فقط أنكرت روسيا نشر قواتها في القرم. وهي تنكر الآن حشد قوات على الحدود الشرقية لأوكرانيا. وما تزال تدّعي أن الصور المأخوذة بواسطة السواتل والمتاحة للجميع، والتي تبيّن نشر القوات قد التقطت في آب/أغسطس ٢٠١٣ .وذلك غير صحيح، لأن صورا إضافية بُثّت في ١١ نيسان/أبريل تبيّن بوضوح أن حشد القوات قد بدأ في أوائل آذار/مارس من هذا العام.

ويشكّل موقف روسيا العدواني تهديدا واضحا لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

تدعو المملكة المتحدة روسيا إلى إعادة نشر قواتها بعيدا عن الحدود، ووقف كل الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة التوترات وزرع الفتنة، وإلى إلغاء التفويض الذي منحه مجلس الاتحاد الروسي في ١ آذار/مارس باستخدام القوة العسكرية على الأراضي الأوكرانية.

لا يكاد الاتحاد الروسي يداري ما يقوم به من جهود لتقويض عملية المصالحة في أوكرانيا. وبدلا من أن تساعد روسيا جيرانها في إعادة بناء بلدهم بعد سقوط نظام عاث فساداً شديداً وترك الدولة على شفا الإفلاس، فإنها تسعى إلى المزيد من زعزعة استقرار البلد سعيا وراء مصالحها الضيقة. يتعين على روسيا الامتناع عن تلك الخطوات، وأن تعمل على معالجة أي مظالم لديها من خلال الحوار، بدءا بمحادثات مجموعة الاتصال المقرر إجراؤها الأسبوع المقبل .

لا ينخدع المجتمع الدولي باستخدام الكرملين للدعاية والتضليل لبث المخاوف بين سكان شرق أوكرانيا. إن المظاهرات التي جرت مؤخراً في المدن الشرقية، خلافا للمزاعم الروسية، مفتعلة، وليست عفوية. إنها لا تتمتع بتأييد واسع النطاق، وتتضاءل أعداد المتظاهرين الحقيقيين في الشوارع بالمقارنة مع مئات الآلاف الذين احتشدوا للاحتجاج ضد النظام السابق. على النقيض من ذلك، ما نشهده هو حملة مدبرة جيدا تهدف إلى زعزعة استقرار البلد. إنْ كان لدى روسيا مخاوف حقيقية على السكان الناطقين بالروسية في أوكرانيا، فإن أفعالها لم تقدم شيئا لحماية مصالحهم. إن ضم القرم بصورة غير شرعية، وتأجيج التوترات وإثارة العنف في شرق أوكرانيا، أمور تضر بالشعب الأوكراني كله وتعرضه للخطر.

توجد في أوكرانيا حالياً بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وهما تقومان بمراقبة الوضع والإبلاغ عن التطورات. والهدف من وجودهما حماية حقوق جميع المواطنين في أوكرانيا. ونتطلع إلى تقييمهما للوضع، وندعم عملهما دعماً كاملاً.

تسعى روسيا إلى فرض إرادتها على شعب أوكرانيا باستخدام التضليل والتخويف والعدوان، وتلك تكتيكات مستمدة من أحلك أيام القرن الماضي. ذلك أمر غير مقبول البتة. للشعب الأوكراني الحق في تحديد مستقبله بنفسه بعيدا عن التدخل الروسي.

يوم ٢٥ أيار/مايو ستنتخب أوكرانيا رئيسا جديدا. لقد أعلنت الحكومة الأوكرانية بوضوح أن برنامجها للإصلاح الدستوري سيتضمن إجراء مناقشات بشأن مقدار الحكم الذاتي الذي ينبغي أن يمنح للأقاليم الأوكرانية. هذا مسار واضح لحسم الخلافات من خلال الوسائل السلمية الدستورية. وبالتالي فإن ما نشاهده الآن من استخدام للقوة المسلحة في شرق أوكرانيا بغية فرض مجموعة واحدة من وجهات النظر على الأغلبية المسالمة هو أمر يفتقر تماماً إلى التبرير. يجب أن ترفض موسكو تلك الإجراءات الأخيرة غير المشروعة، وأن ترفضها علنا.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): منذ أمس، ظللنا نشهد العنف الذي اندلع على نحو مفاجئ ومتزامن في شرق أوكرانيا: ما من شيء فيه عفوي. تدين فرنسا أعمال العنف. إننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والحوار حتى يتسنى التوصل إلى حل سلمي للأزمة بسرعة. يجب على الجميع العمل من أجل تهدئة الأوضاع.

السيناريو الذي نشاهده يذكرنا بسيناريو الأحداث التي وقعت في شبه جزيرة القرم قبل شهر: عمل متزامن تقوم به مجموعة صغيرة ولكن مدربة من الناشطين العدوانيين المصمِّمين على احتلال الأراضي، يعقبه حضور رجال، قليلي العدد،

منظمين وملثمين يرتدون زياً موحداً، ومسلحين بأسلحة حرب ليست من فائض احتياجات الجيش. تلك الأعمال، التي تطالعنا من خلال فيض من الصور على شبكة الإنترنت، هي نفس الأعمال التي وصفتها روسيا منذ شهر بأنها مظاهرات عفوية تقوم بها جماعات محلية للدفاع عن النفس. لم يصدق أحد ذلك حينها، ولا أحد يصدق ذلك اليوم. ويخيل إلى المرء أن أروسيا، حين تنكر الحقائق، تجهل وجود الإنترنت، وتجهل أن الإنترنت تثبت ما تنكره. يجب ألا ننسى أن مثل هذه الاحتجاجات كانت تمهيدا لضم شبه جزيرة القرم.

علاوة على ذلك، فإن حشد القوات الروسية على مدى عدة أسابيع حتى الآن – تحت ستار المناورات العسكرية – يلقي بظلال مقلقة على شرق أوكرانيا. أكثر من ذلك، ازدادت وطأة الضغوط الاقتصادية. وقامت روسيا، من دون التحاور مع الجانب الأوكراني الذي تأخذ بتلابيبه، بزيادة سعر الغاز بصورة غادرة. وتمنع دخول البضائع على الحدود بين روسيا وأوكرانيا، محاولةً بذلك خنق بلد تزعم أنه بلد شقيق. أخيرا، فإن روسيا تمطر أوكرانيا برسائل تتحدى فيها كييف، عبر موجات الأثير والقنوات التلفزيونية، وتشكل تلك الرسائل كل ما يستطيع سماعه كثير من الناس الذين لا يستطيعون الوصول إلى مصادر معلومات أخرى.

وفي هذا السياق، تثني فرنسا على ما يتحلى به المسؤولون الأوكرانيون من القدرة على ضبط النفس، إذ يسعون، إزاء ذلك السيل من الأحداث المزعزعة لاستقرار، إلى حل الأزمة من خلال الحوار. تلك هي الروح التي حدت برئيس الوزراء ياتسينيوك إلى زيارة شرق أوكرانيا وفي جعبته مقترحات محددة استجابة لتساؤلات حقيقية لأناس طغت عليهم الدعاية، وصاروا مشوشين وتقوم الجماعات المتطرفة باستغلالهم. لقد كان موقف فرنسا على الدوام واضحاً من مسألة مركز اللغات والأقاليم. ونحض السلطات في كييف على أن تواصل ما تبذله من جهود لكي يسود التفكير المتروي، وأن تدخل في حوار بناء مع الناس، وأن تطمئنهم على مكانهم في أوكرانيا.

لا ينبغي أن يعود تشكيل مستقبل أوكرانيا لأي شخص آخر ما خلا الأوكرانيين أنفسهم. ولا يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك. علينا أن ندعم السلطات الأوكرانية في تنظيم انتخابات تضمن تمثيل الجميع وتتوفر لها أفضل الظروف. وكانت رسالتنا واضحة على الدوام، وهي أن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٥ أيار/مايو يجب أن تكون حرة وشفافة بضمانة وجود مراقبين دوليين.

ونكرر التزامنا بوحدة أراضي أوكرانيا. وندعو روسيا إلى أن تلتزم بوقف التصعيد، وأن تدين، جنبا إلى جنب مع بقية أعضاء المجلس، محاولات زعزعة الاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا. كما ندعو روسيا إلى الاضطلاع الكامل بدورها كعضو دائم في مجلس الأمن. إن روسيا ضامن للسلام والأمن في العالم، سواء في جوارها المباشر أوفي العالم بأسره. لا يمكن أن يكون هناك معياران مختلفان. يجب أن تلقي روسيا اليوم بكامل ثقلها وراء مساعدة أوكرانيا على استعادة الاستقرار. ويجب أن تظهر نفسها على أنها على مستوى أداء المهمة التي ترغب في الاضطلاع بها بوصفها ركيزة من ركائز الاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ونأمل أن ينعقد الاجتماع المقترح في ١٧ نيسان/أبريل بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأن يكون فرصة لبروز حلول للأزمة. إن المرحلة حاسمة، ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الهدوء وضبط النفس.

في الختام، أود أن أوجه نداء تحذيريا أخيرا. إن الخطر الذي يواجهنا الآن هو أن تفشل كل جهودنا المتضافرة لبناء نظام دولي لا يقوم على القوة، إذ إن القوة، اليوم، هي وحدها التي تحاول أن تفرض قانونها.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة حول الحالة في أوكرانيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد أوسكار

فرناندیز تارانکو علی إحاطته عن الوضع المقلق في شرق أوكرانيا.

نحن قلقون للغاية من التقارير عن زيادة التوتر في شرق أوكرانيا في الأيام القليلة الماضية. وندين الهجوم الذي أسفر عن مقتل أحد ضباط أمن الدولة وإصابة خمسة آخرين في مدينة سلوفيناسك الواقعة في شرق البلد. يجب تقديم مرتكبي هذا العمل الإجرامي إلى العدالة. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الأطراف للعمل من أجل تهدئة الوضع.

بالرغم من العديد من الدعوات المنادية بوقف تصعيد الأزمة، أصبح الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع الأوكراني المتنوع. لا بد من حماية حقوق المواطنين في أوكرانيا بغض النظر عن خلفيتهم العرقية. نكرر دعوتنا لإجراء حوار شامل، ونقاش صريح ومفتوح يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية.

على الرغم من أن رواندا توافق من حيث المبدأ على أن لأوكرانيا، شأنها شأن أي دولة أخرى، الحق في الدفاع عن النفس وتعزيز سلامتها الإقليمية، فإن أعمالها ينبغي أن تكون متناسبة. نحن ننهى عن أي عمل عسكري من شأنه أن يعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر.

ما برحت رواندا ترى أن العمل العسكري لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المتوترة بالفعل. ونحن نشجع جميع الأطراف المعنية، ولا سيما في الحالة الراهنة، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ومن الأهمية بمكان إتاحة الفرصة لنجاح الجهود الدبلوماسية الجاري بذلها بالفعل. لا يسع المجتمع الدولي رؤية أزمة أخرى تخرج عن نطاق سيطرته. علينا أن نعمل من أجل ما ندافع عنه – السلام والأمن. نحن نرحب بالمناقشات المقرر إجراؤها بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأوكرانيا وروسيا في ١٧ نيسان/أبريل. ونشجع على مشاركة الأمم المتحدة في تلك المحادثات.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن مجلس الأمن، الهيئة العالمية الوحيدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يعمل صوب استعادة وحدة صفه لكي يتمكن من الدفاع عن وحدة دولة عضو في الأمم المتحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع القيام في الوقت نفسه بمراعاة مصالح بلدان المنطقة. نحن نقر بأن الأمر ينطوي على مصالح سياسية. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الأوكرانيين العاديين محاصرون وسط هذا الصراع. إن كل ما يريدون ويطلبون هو بلد يسوده السلام. ينبغي لنا جميعا أن نعي هذا.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن): ينظر الأردن بقلق شديد إلى التطورات الأخيرة في شرق أوكرانيا والتصعيد الذي يرافقها والذي من شأنه أن يزيد التهديد لاستقرار المنطقة. ما يحصل الآن هناك هو حركة تمرد على الدولة والدستور الأوكراني، واستمرارها يؤدي بالنتيجة إلى تفكك الدولة الأوكرانية وتقسيمها. وعليه فإن من حق أوكرانيا وواجبها تجاه مواطنيها أن تحافظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، والأهم من ذلك أن تعيد سيادة القانون إلى كل جزء من أجزائها.

وندعو السلطات الأوكرانية إلى أن تستنفد جميع الوسائل السلمية لحل الأزمة وإبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع المتمردين ومختلف الأطراف ذوي العلاقة بهدف إنهاء التمرد، وإلى أن تحترم مبادئ حقوق الإنسان في تعاملها مع الأزمة. كما ندعو الأطراف المؤثرة إلى أن تبذل أقصى ما في وسعها لإقناع المتمردين بإنهاء الأزمة سلميا وإنهاء المظاهر المسلحة وأعمال الترهيب والانسحاب من المباني العامة والحكومية الأوكرانية.

ولا بد لمجلس الأمن من أن يبعث برسالة واضحة يعبر فيها عن دعمه لأوكرانيا وسلطاتها في جهودها لإنهاء حركة التمرد المسلح وبسط سيادة القانون والمحافظة على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية. وندعو إلى عدم التدخل في شؤون أوكرانيا الداخلية أو ممارسة التهديد باستخدام القوة

ضدها، حيث أن ذلك يتعارض مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد هنا على أنه من مصلحة المجتمع الدولي ككل أن يحافظ على هيبة أحكام القانون الدولي وألا يجري خلق الحجج والذرائع للتدخل العسكري ضد الدول، بما يخالف أحكامه. فالقانون الدولي هو ركيزة المساواة بين الدول، ويهدف إلى حمايتها من التهديد المسلح ضد سيادتها بغض النظر عن حجمها ووزنها وقوتها العسكرية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تتابع أستراليا، شأننا جميعا، الأحداث في شرق أوكرانيا بقلق متزايد. ما شهدناه من تطورات هو عملية منسقة تحركت خلالها وحدات شبه عسكرية جيدة التدريب وجيدة التسليح بسرعة من أجل فرض الحصار على مؤسسات رئيسية في خمس أو ست بلدات في مقاطعة دونيتسك واحتلالها والسيطرة عليها. وأدى العنف في سلوفيانسك إلى مقتل شخص وجرح تسعة. من الواضح أن المسألة تنطوي على قدر كبير من الخطورة. لم تكن هذه حركة احتجاج شعبية عفوية عريضة القاعدة، بل هي شكل من أشكال زعزعة الاستقرار جيد التنظيم تقوم به جماعات موالية لروسيا. وتضم هذه الجماعات وحدات من المسلحين المدربين تدريبا عاليا والمجهزين بعتاد عسكري روسي تعمل بدون شارة تحديد هوية. استخدمت هذه الوحدات القوة لاقتحام وحصار المباني والمؤسسات الحكومية المحلية.

إن بدا كل ذلك مألوفا، فالسبب هو أننا شهدنا الدليل الإرشادي الذي استخدمته روسيا في القرم. وفي هذه الحالة، أصبح من الواضح أن الميليشيا هي في الواقع قوات روسية. نحن ندين أي استخدام للقوات بالوكالة. لا يمكن لدولة ما أن تسعى إلى تجنب تحمل المسؤولية عن أعمالها من خلال محاولة إخفاء هوية الذين يعملون بالنيابة عنها. توضح مبادئ مسؤولية الدول بجلاء أن الدولة تتحمل المسؤولية الدولية عن الأعمال التي تقوم بها الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تشركها بالنيابة عنها.

لقد استمعنا إلى بيان روسيا عن الأزمة الجارية في شرق أوكرانيا، لكن ما نشهده في الواقع هو أعمال العنف وزعزعة الاستقرار في محاولة لإثارة شعور بالأزمة والنزعة الانفصالية. لقد اتسم رد أوكرانيا على تلك الاستفزازات بضبط النفس في ظل تهديدات لا يمكن السكوت عنها لاستقرارها واستقلالها. ليس هناك أي دليل على اتخاذ إجراءات ضد الناطقين باللغة الروسية في شرق أوكرانيا يمكن أن يبرر التدخل من جانب روسيا. ولا هناك دليل على شيوع الفوضى المزعوم. تزداد أهمية العمل الجاري الذي تقوم به البعثة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقديم بيان موضوعي عن الحالة في شرق أوكرانيا، ونحن نرحب بالمعلومات التي تفيد بأن عدد المراقبين سيزداد زيادة كبيرة في الأيام المقبلة.

كانت الإدانة الدولية للإجراءات التي اتخذتها روسيا ضد أوكرانيا في الأسابيع الستة الماضية مدوية. لقد أدان قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بلا لبس التهديد باستخدام القوة واستخدامها على هذا النحو باعتباره يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والتزامات روسيا المحددة بموجب معاهدات تجاه أوكرانيا. وفرضت العديد من البلدان، ومنها بلدي، جزاءات من جانب واحد لتسجيل مدى عمق قلقها. وجرى تجاهل النداءات المتكررة من أجل وقف التصعيد.

يشكل الحشد العسكري الضخم لروسيا على طول الحدود الشرقية لأوكرانيا استفزازا خطيرا ومتعمدا ليس من شأنه إلا زيادة تصعيد التوترات واحتمال نشوب النزاع. إنه يعمق عزلة روسيا لنفسها ويعزز، بطبيعة الحال، عزم المجتمع الدولي على الوقوف مع أوكرانيا ودعمها في سعيها إلى الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية. إن السبيل الوحيد إلى الأمام، كما نعلم جميعا، هو التخفيف من حدة التوتر والحوار وإجراء الانتخابات الحرة المقررة في ٢٥ أيار/مايو. ويجب السماح لأوكرانيا بالتحضير لتلك الانتخابات دون التدخل والإكراه اللذين نشهدهما.

غير أنه لا يمكن إجراء المحادثات إلا في ظل الالتزام الحقيقي وحسن النية من جانب جميع الأطراف. وتشكل المحادثات بين روسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المزمع عقدها في ١٧ نيسان/أبريل خطوة أساسية في هذا الاتجاه. لكنها لا يمكن أن تتم بنجاح إلا على هذا الأساس. إن المحاولات الرامية إلى تغيير الحقائق على أرض الواقع تتناقض تماما مع الحل السلمي والحوار. نحن ندعو روسيا إلى العمل فورا على التخفيف من حدة التوتر ووقف زعزعة الاستقرار وسحب قواتها من المواقع الاستفزازية التي تحتلها على حدود أوكرانيا. لقد سمعنا تأكيدات في الماضي بأن روسيا ستتخذ ذلك الإجراء. من الضروري الآن أن تفعل ذلك.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد فرناندیس – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

تشعر الصين بقلق عميق إزاء التصعيد الأخير للحالة في أوكرانيا. ونأمل من الأطراف المعنية أن تتمسك بالهدوء وأن تتحلى بضبط النفس وأن تتحاشى المزيد من تدهور الحالة.

إن تسوية الحالة في أوكرانيا تنطوي على اهتمام وشواغل جميع الأطراف. وينبغي النظر إليها بطريقة متوازنة. وينبغي الاستمرار في عمل القنوات السياسية والدبلوماسية لتضييق هوة الاختلافات وتسوية المسألة في إطار القانون والنظام. وما فتئت الصين تحض المجتمع الدولي على القيام بجهود بناءة واستخدام مساعيه الحميدة للتخفيف من حدة الحالة في أوكرانيا وسوف نواصل دعم المجتمع الدولي في تلك المساعي.

السيدة بيرسفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرناندیس – تارانكو، على إحاطته الإعلامية عن التطورات في أوكرانيا وعن انخراط الأمم المتحدة. كذلك أرحب بالممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

ستواصل الأرجنتين متابعة الحالة باهتمام، ولا سيما في شرق أوكرانيا. ومما لا شك فيه أن الحالة قد تدهورت بالاقتران بزيادة التوتر والعنف، ولا يمكننا أن نظل غير مبالين إزاء ذلك. ونشعر بالقلق العميق إذ أن التوتر والعنف قد يستمران بل قد يتطوران إلى الأسوأ. كذلك نشعر بالقلق إزاء عواقب ذلك بالنسبة لأوكرانيا والمنطقة.

إن وفد الأرجنتين يكرر بأن من الجوهري لنا أن نتمسك بالمبادئ التي أيدناها بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة. ويتعين علينا بوجه الخصوص، أن نتذكر التزامنا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، سواء عسكريا، أو سياسيا أو اقتصاديا. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن العمل التي تقوم به أي دولة أو منظمة دولية يجب أن يحترم بالكامل إمساك أوكرانيا بزمام إدارة شؤونها الخاصة بها. وكما أعربنا في عدة مناسبات، فإن الحالة لن تحسم من خلال أي عمل انفرادي. ومن الحيوي تفادي استخدام القوة. وننضم إلى الأمين العام اليوم في ندائه إلى جميع الأطراف بالسعي إلى استتباب هدوء الحالة. ولا بد من التحلي بأقصى درجة من ضبط النفس، والسعي إلى الحوار البناء المرتكز على أساس عاجل بغية وقف تصعيد الحالة ومعالجة الخلافات بين الأطراف.

في الختام، ستواصل الأرجنتين تعزيز الحوار وتسوية الأزمة بطريقة سلمية. من الجوهري مضاعفة الجهود لتهيئة الظروف اللازمة للشروع في الحوار بسرعة ليتسنى إيجاد حلول للخلافات بين الأطراف والأخذ في الحسبان مصالح جميع الأقليات. إن الاجتماع المتعدد الأطراف في ما بين الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والمقرر عقده يوم الخميس الموافق ١٧ نيسان/إبريل سوف يمثل فرصة للقيام بذلك. ونأمل أن تتمكن الأطراف الفاعلة الرئيسية من التوصل إلى الاتفاق اللازم. نكرر على ضرورة تركيز جهود المجتمع

الدولي على إرساء الحوار. ونشدد على أنه لا بد للشعب الأوكراني من أن يخرج من الحالة بنتيجة ديمقراطية وسلمية.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

تراقب جمهورية كوريا عن كثب التطورات الأخيرة في الجزء الشرقي من أوكرانيا. ونشعر بقلق شديد إزاء تصعيد التوترات في مدن عديدة في شرق أوكرانيا، بما في ذلك احتلال مبانٍ عامة رئيسية بالقوة في دونيتسك وسلفوفيانسك، الأمر الذي يبعث على القلق. إن تلك الأعمال ما من شأنها إلا أن تزيد من تفاقم الحالة المشوبة بالتوتر أصلاً، وندين أي استخدام القوة في تغيير الحالة على أرض الواقع.

إن أوكرانيا إذ تمضي قُدُماً نحو انتخابات حيوية في أيار/مايو، نعتقد أنه لا بد من معالجة السياسية بطريقة لا تتسم بالعنف من خلال عملية مشروعة. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم تلك العملية، وينبغي أن لا تمارس قوى خارجية أي تأثير على العملية. ونكرر دعمنا القوي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام المساعد، أوسكار فرناندیث – تارانكو، على إحاطته الإعلامية.

تشعر تشاد بقلق عميق جراء أعمال العنف التي يرتكبها رجال مسلحون ومجموعات انفصالية في شتى المدن في شرق أوكرانيا. إن أعمال هؤلاء المتمردين الذين أُبلغ عن تجهيزهم تجهيزا جيدا وتنظيمهم تنظيما جيدا، تهدف إلى الاستيلاء على المباني العامة في عدة المدن ومن ثم زعزعة استقرار أوكرانيا وإضعاف عملية البحث عن حل سياسي دائم.

تدين تشاد كل حالة من حالات العنف وقعت بالأمس واليوم. وكما ذكرنا في مرات عديدة في الجلسات السابقة لمجلس الأمن بشأن نفس المسألة، لا يمكن التوصل إلى حل للأزمة الأوكرانية إلا بالوسائل السياسية وليس العسكرية. لذلك، فإن الهجمات التي شنها رجال مسلحون، ومن الواضح أنهم منظمون تنظيماً جيداً وكانوا يرتدون بزات عسكرية مموهة، لا تعمل إلا على زيادة حالة متفجرة بالفعل.

وبالنظر إلى المنعطف الخطير الذي أخذته الحالة، نهيب بجميع الأطراف المعنية أن تتحلى بضبط النفس والهدوء. ونحضها على إعطاء الأولوية للحل السلمي الذي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وفي ذلك الصدد، فإن إيجاد حل سياسي للأزمة يقتضي بالضرورة أن تؤخذ في الحسبان مصالح وشواغل جميع قطاعات المجتمع الأوكراني، بكل تنوعه. فلا محاولات المتمردين المسلحين التي تطالب بضم أجزاء من أوكرانيا إلى روسيا، ولا اللجوء إلى القوة ضد هؤلاء المتمردين سوف يساعد على حل الأزمة الأوكرانية، وأي تدخل لقوات أجنبية سيكون حتى أقل من ذلك.

إن الأواصر التاريخية والجغرافية والثقافية العريقة التي تربط بين أوكرانيا والاتحاد الروسي ينبغي لها من حيث المبدأ أن تكون أساسا لعلاقات حسن جوار جديدة وسليمة، والاحترام المتبادل والتعاون بينهما. في ذلك السياق، نشجع الأمين العام والمجتمع الدولي بأسره على مواصلة جهود الوساطة للتوفيق بين مواقف الأطراف المعنية وإيجاد حل سلمي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرناندیث – تارانكو، على إحاطته الإعلامية عن تطورات الحالة في أوكرانيا. أرحب أيضاً في المجلس بالممثل الدائم لأوكرانيا، سعادة السيد يوري سيرغييف.

تعرب لكسمبرغ عن بالغ قلقها جراء الأحداث الأخيرة التي وقعت في شرق وجنوب شرق أوكرانيا. حيث سيطر رجال

ملثمون أمس في سلافينسك، الواقعة في منطقة دونيتسك، على مركز للشرطة وبعد ذلك على المقر الرئيسي للأجهزة الأمنية في المدينة، وأقاموا المتاريس، وعرقلوا الوصول إلى المدينة. وثمة أيضا تقارير واردة من بلدة كراماتورسك تفيد بأن أفرادا مسلحين قد استولوا على مركز للشرطة، وعن تبادل لإطلاق النار مع الشرطة. وشهدت بلدات أخرى في منطقة دونيتسك خلال نهاية الأسبوع، وقوع حوادث مماثلة، يبدو أنها منسقة ومدبرة بشكل جيد، تذكر بالأحداث التي وقعت في القرم.

ونلاحظ في هذا الصدد، استمرار الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الروسي على الأراضي الأوكرانية خلال الأسابيع الأخيرة. وتشكل تلك الإجراءات انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، وتتعارض مع الالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الروسي تجاه أوكرانيا، في إطار مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ والمعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا المتعلقة بالصداقة والتعاون والشراكة، التي وقعت عام ١٩٩٧.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بضبط النفس والتحفظ اللذين تحلت بهما السلطات الأوكرانية في وجه الانتهاكات المتكررة لسيادة بلدها ووحدة أراضيه خلال الأسابيع الستة الماضية. ومع ذلك، فإننا نعلم جميعا بأنه ليس بوسع الحكومة الأوكرانية أن تظل مكتوفة الأيدي من دون أن تتخذ أي إجراء، في مواجهة هذا التهديد الجديد لسلامتها الإقليمية. وعلى غرار كل دولة عضو في الأمم المتحدة، فإن لدى أوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد كرر الاتحاد الروسي خلال هذا المساء روايته للأحداث، التي أشار فيها إلى تجاهل كييف لمطالب المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من أوكرانيا. لكن ذلك لا يعكس الحقائق. إننا نشيد بتأكيد أوكرانيا الثابت بأنها مستعدة لإجراء حوار سياسي شامل يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأوكرانيين وجميع مناطق أوكرانيا. وقد أعاد رئيس وزراء أوكرانيا، أرسيني ياتسينيوك، التأكيد مؤخرا على ذلك خلال زيارته إلى دونيتسك في ١١ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لا يمكن أن يجري الحوار السياسي بشأن مستقبل البلد ومراجعة الدستور تحت تهديد الغزو الأجنبي. وينبغي ألا يعرض ذلك التهديد للخطر الفرصة المتاحة للأوكرانيين من أجل التعبير عن إرادتهم السيادية، في حضور مراقبين دوليين، خلال الانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة التي ستعقد في ٢٥ أيار/مايو.

يجب أن نسعى بشكل حثيث إلى نزع فتيل الأزمة. وبالتالي، فإننا ننضم إلى الزملاء في الدعوة إلى الهدوء وضبط النفس، وتجديد النداء الموجه إلى الاتحاد الروسي لسحب قواته المحتشدة بالقرب من الحدود الأوكرانية. ويجب على الاتحاد الروسي وقف إجراءاته الرامية إلى زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا، والنأي بنفسه عن نشاط الميليشيات الانفصالية. وسيكون لاستمرار التصعيد العسكري عواقب لا حصر لها.

تود لكسمبرغ من جانبها الاعتقاد بأنه لا يزال من الممكن تسوية الأزمة الأوكرانية سلميا. ولدى الهيئات المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور ينبغي لها القيام به، لا سيما من خلال المراقبين الذين أرسلتهم إلى الميدان هناك. ومع ذلك، فإن إيجاد حل سلمي يتطلب أولا وقبل كل شيء، إجراء حوار مباشر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن تتيح المحادثات الرباعية الجمع بين القادة الدبلوماسيين لأوكرانيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في جنيف في ١٧ نيسان/أبريل، من أجل الشروع في الحوار وإيجاد مخرج من أخطر الأزمات التي شهدتها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. ولا يجب استخدام التوتر وأعمال العنف التي جرت خلال الأيام الأخيرة، كذريعة لرفض أي شكل من أشكال الحوار.

إن الفترة عصيبة. وليس ثمة مجال لإضاعة دقيقة واحدة، فيما يخص ضمان أن يسود الحوار على العنف والعقل على العاطفة والسلام على الحرب.

السيد يانوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث تارانكو على إحاطته الإعلامية، ونرحب بعقد هذه الجلسة الهامة في هذا الوقت الحرج بالنسبة لأوكرانيا والمنطقة. إننا نواجه تطورا حساسا في الأزمة في أوكرانيا. وتأسف شيلي لاشتعال أعمال العنف في المناطق الشرقية، وتحديدا في دونيتسك، ولهانسك وخاركوف، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة لتصاعد الأزمة بسبب الأعمال التي ترتكبها الجماعات الانفصالية.

ومن الأهمية بمكان أن تمارس الأطراف أقصى درجات ضبط النفس من أجل احتواء الأزمة. ويكرر بلدنا مرة أخرى ضرورة احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدة أراضيها. ونعيد أيضا التأكيد على الالتزام المترتب على الأعضاء في الأمم المتحدة المتعلق بالامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأية دولة واستقلالها السياسي. ومن الملح أن تحجم جميع الأطراف المعنية عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية والمعاهدات التي تعد أوكرانيا طرفا فيها.

إننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة من خلال الحوار السياسي المباشر، والامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية، ودعم مبادرات الوساطة الدولية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. ويجب أن تكون تلك العملية شاملة، كما أنها يجب أن تضمن سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاحترام الكامل لحقوق الأقليات. وفي هذا السياق، لا يزال دور مجلس الأمن والأمين العام، ومبعوثه الخاص والمنظمات الإقليمية أساسيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أريد أن أشارك زملائي شكر الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث تارانكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها بشأن آخر التطورات في أوكرانيا. لقد تابعنا عن كثب الأحداث الجارية في أوكرانيا منذ اجتماعنا الأخير في ٢٨ آذار/مارس، عندما استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام. وعلى غرار الآخرين، يساورنا قلق عميق جراء واقع استمرار توتر الحالة، وتدهورها بالفعل. ويشكل الغياب المطلق للقانون، وحالة الفوضى التي شهدتها ست ولايات على الأقل في شرق أوكرانيا أعمالا استفزازية، كما أنها تمثل تهديدا خطيرا للسلام.

كانت رسالتنا طوال مشاركتنا فيما يخص هذه المسألة، رسالة لا لبس فيها. وأكدنا على الحاجة إلى دعم المبادئ المتفق عليها عالميا وعلى حرمة القانون الدولي. ويبدأ ذلك باحترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي من بينها احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. كما سلطنا الضوء أيضا على الحاجة إلى استخدام الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة لحل الأزمة. وتعد مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ والمعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن الصداقة والتعاون والشراكة التي وقعها كلا البلدين في عام ١٩٩٠ و ١٩٩٧، نقطة انطلاق هامة للمفاوضات. وتلك هي المبادئ التي توجه موقف نيجيريا وتؤثر في موقفنا بشأن هذه المسألة. ونعتقد بأنه لن يحل الأزمة الراهنة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا سوى حل دبلوماسي، يمكن تطبيقه من خلال حوار مباشر وحقيقي بين الأطراف.

مع مرور الوقت، تخلص العالم من مغامرات القرن التاسع عشر. وخلال هذا القرن الحادي والعشرين الرائع، ينبغي للعالم ألا يشجع أو يتسامح مع إقامة تكتلات قوى أو مناطق نفوذ. من شأنها ليس فحسب الإضرار بالسلم والأمن

الدوليين، ولكن إلحاق الضرر أيضا بوجه خاص بالعلاقات الودية والمتوازنة بين الدول. الشريط ٨، الإنكليزية

نشدد على عدم جدوى أي حل عسكري للأزمة وعلى ما ينطوي عليه من مخاطر. وعوضاً عن ذلك، يجب إتباع طريق الحوار بقوة بين الأطراف المعنية ومن دون شروط مسبقة. ونحض جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس لتحاشي أي مزيد من تدهور الحالة.

الآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسةً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على إتاحة الفرصة لي للكلام أمام مجلس الأمن. وأشكر أعضاء المجلس على تفهمهم للحالة الحرجة في أوكرانيا وعلى دعمهم.

قبل الخوض في مضمون بياني هذا المساء، أود أن أبدأ بالقول أن المسيحيين في العالم أجمع يحتفلون اليوم بعيد عظيم، عيد دخول السيد المسيح إلى القدس، أي أحد الزعف. ومن سوء الطالع، أن احتفال اليوم، يحدث في ظل عدوان وسفك دماء في أوكرانيا. وعشية ذلك العيد، يحتل الإرهابيون المباني الحكومية في عدة مدن في منطقة دونيتسك، ويقوم بالتنسيق لهم عملاء من الاتحاد الروسي للسيطرة على.

أود أن أقتبس من بيان أدلى به اليوم أولكسندر تورتشينوف، رئيس أوكرانيا بالنيابة وجاء فيه ما يلي:

”لقد ظهرت حالة خطيرة جداً في مدينة سلافيانسك، حيث تتواجد قوات مسلحة مدربة تدريباً احترافياً وترتدي الزي العسكري المموه للقوات الروسية، ولا يحمل ذلك الزي أي علامة مميزة، وقامت تلك القوات بتحطيم السلام. وهذا الصباح، هوجمت بالأسلحة قافلة من المركبات على متنها أفراد من الضابطة العدلية كانوا يسعون إلى حماية المدنيين في مدينة سلافيانسك. فقد فتح المجرمون النيران بكثافة مستخدمين السكان المحليين دروعا بشرية. وأريقت دماء الأوكرانيين من أجل أوكرانيا غير مجزئة وذات سيادة. وقد أريقت تلك الدماء في حرب تشنها روسيا على أوكرانيا. إن المعتدي لم يتوقف ومضى في تنظيم أعمال الشغب في المناطق الشرقية من بلدي. إنها ليست حربا فيما بين الأوكرانيين. لقد اصطُنعت مسألة المواجهة بهدف إضعاف وتدمير أوكرانيا ذاتها.“

وفي غضون فترة قصيرة من الوقت، حوالي شهر ونصف الشهر، قامت الحكومة الأوكرانية بكل شيء ممكن لتفادي المواجهة من خلال نهج شامل لكل منطقة. وفي الآونة الأخيرة، قام رئيس الوزراء، السيد ياتسينيوك، بزيارة إلى المناطق الجنوبية والشرقية، أي دونيتسك، ولوغانسك، وخاركوف، ودنيبروبيتروفسك، وأوديسا، لمعالجة المسائل الهامة، أي السياسة المتعلقة باللغة، وآفاق نزع الطابع المركزي عن السلطة والإصلاحات الدستورية. والحكومة على استعداد للنظر في تمكين السلطات المحلية في أوكرانيا. ومن سوء الطالع، أن التطورات الأخيرة في المناطق الشرقية مثلّت تحديا بشدة شديدا لجهود الحكومة الأوكرانية.

ووفقا للبيانات المتوفرة لدى الاستخبارات الأوكرانية، خلال فترة الشهر ومنتصف الشهر السابقة، شرع عملاء جهاز الشرطة الروسية الخاصة في الأجزاء الشرقية من أوكرانيا في عمليات واسعة النطاق للاستيلاء على السلطة وزعزعة الحالة، وتهديد أرواح المواطنين الأوكرانيين، بقصد فصل تلك المناطق عن بلدنا. خلال الشهر الماضي، كانت مهمتنا إبلاغ مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة منتظمة عن آخر تطورات الأعمال الروسية في شبه جزيرة القرم وغيرها من مناطق أوكرانيا. إن روسيا لا تعمل فقط على الاستمرار في زيادة عدد قواتها المنشورة على طول الحدود الأوكرانية، ولكنها أيضاً ترسل المجموعات التخريبية إلى داخل المناطق الأوكرانية لزعزعة الحالة. وهذه المجموعات المصممة خصيصاً، والمؤلفة

من ١٠ إلى ٢٠ من أفراد القوات الخاصة، ينتمي أفرادها بصورة أساسية إلى مديرية الاستخبارات الرئيسية أو إلى هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في الاتحاد الروسي، قامت بالتسلل إلى الأراضي الأوكرانية بمهمة تتمثل في تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية مقاتلة. وأوكرانيا لديها أدلة قوية على تورط القوات الروسية الخاصة، كما ورد في بيان وزير خارجية أوكرانيا الذي أدلى به في وقت مبكر من هذا اليوم.

إن أعمال الرصد التي تقوم بها يوميا الأجهزة الأمنية الأوكرانية لأعمال المجموعات التخريبية التي تنسق لها الأجهزة الأمنية التابعة للاتحاد الروسي والاستخبارات العسكرية الروسية، تؤدي إلى الحقائق التالية التي ليست سوى غيض من فيض:

في ٨ نيسان/إبريل وفي منطقة هيرسون، تم احتجاز المواطنة الروسية ماريا كوليدا التي قامت بمهام استخبارية سرية لزعزعة استقرار أوكرانيا الشرقية.

إن المخربة الروسية التي تم احتجازها في منطقة هيرسون كانت توشك على الاستيلاء على منشآت استراتيجية مثل محطة توليد الطاقة الكهرومائية في كاخوفكا.

يوم ١٠ آذار/مارس وفي دونيتسك، تم احتجاز ممثل للاستخبارات العسكرية في الاتحاد الروسي.

في ١٢ آذار/مارس وعند نقطة المراقبة، تم احتجاز مجموعة من أفراد الاستخبارات في القوات المسلحة الروسية تسللوا إلى إقليم هيرسون في شبه جزيرة القرم.

يوم ٢٠ آذار/مارس في شيرنيغيف، تم احتجاز مواطن روسي يدعى مارخوف، وهو ضابط في مديرية الاستخبارات الرئيسية التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في الاتحاد الروسي.

وفي نفس اليوم وفي مدينة كييف، تم احتجاز مواطن روسي يدعى أوليغ بختيار، أحد قادة الاتحاد الآسيوي الأوروبي للشباب في روسيا، عندما كان يهم في إعداد مجموعة من الناس بحجة القيام بأنشطة مدنية للاستيلاء بصورة غير مشروعة على البرلمان وعلى مجلس الوزراء.

إن جميع عمليات إلقاء القبض المُثْبتة جزء من شبكة تضم أشخاصا كانوا يقومون بأنشطة روسية تخريبية في أوكرانيا.

تم اعتراض اتصالات لاسلكية بين المجموعات الآنفة الذكر وغيرها مع منسقيهم الروس، وتلك الاتصالات متاحة وتوفر أدلة أخرى واضحة.

لوحظ أيضاً أن هذه المجموعات الإرهابية مدججة بأسلحة تستعملها بصورة حصرية القوات المسلحة الروسية، وهي بالتحديد بنادق كلاشينكوف الهجومية من سلسلة AK-100. وقد شوهدت تلك الأسلحة أيضاً في أيدي القوات الروسية في شبه جزيرة القرم.

من الواضح أن الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون في الاستيلاء على المباني الحكومية في مناطق دونيتسك، ولوغانسك وخاركوف مطابقة للأساليب المستخدمة في الاستيلاء على مباني برلمان شبه جزيرة القرم وغيرها من المباني الحكومية في القرم، البينة على ذلك يؤكدها شريط الفيديو. إن المجموعات الإرهابية تعمل بطريقة منظمة ومخطط لها سلفاً. ومن بين أحد الأهداف تجهيز أكبر عدد ممكن من الناس المهمشين والمجندين محلياً بالأسلحة والذخيرة. لذلك تركز الأهداف الرئيسية للإرهابيين على مكاتب الشرطة المحلية والأجهزة الأمنية التي لديها مستودعات للأسلحة. ونتيجة لذلك، تم الاستيلاء على عدة مئات من المسدسات والبنادق الآلية التي في أيدي الإرهابيين الآن.

يوجد شريط فيديو أصلي للهجمات المسلحة على مراكز الشرطة الأوكرانية، في سلافيانسك وكراماتورسك، بشكل خاص. إن أشرطة الفيديو تلك التي تم بثها على نطاق واسع على قنوات التلفاز الدولية وعلى شبكات الإنترنت،

لم تترك على الإطلاق أي مجال للشك بأن عناصر المجموعات الإرهابية ليسوا متظاهرين سلميين كما يدعي زملاؤنا الروس. ولكن بالأحرى إنهم عناصر في القوات الخاصة المحترفة التي قام الاتحاد الروسي بتجهيزها وتسليحها بصورة ملائمة.

لقد بدأ الإرهابيون باستخدام أسلحتهم ضد أفراد الضابط العدلية الأوكرانية وضد الأفراد العسكريين الأوكرانيين. فهذا الصباح، وفي سلافيانسك، هاجم مسلحون قافلة من المركبات العسكرية الأوكرانية باستخدام أسلحة آلية. وأطلق الإرهابيون النار على النقيب جينادي بيليتشنكو من الأجهزة الأمنية الأوكرانية وأردوه قتيلاً، بينما أُصيب كوزنتسوف، قائد مركز ''ألفا'' والعقيد كوكشو بجراح خطيرة، وكذلك أحد أفراد الشرطة المدعو ساليخوف.

في ضوء الحقائق الآنفة الذكر، ووفقاً لقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٣، اتخذ الأمن الوطني ومجلس الدفاع الأوكراني قرارا بشن عملية واسعة النطاق ضد الإرهابيين شاركت فيها الوحدات الخاصة في القوات المسلحة الأوكرانية. ولن نجعل سيناريو القرم يتكرر في شرقي أوكرانيا. ولم نفرض حالة الطوارئ كما تنص على ذلك أحكام دستور أوكرانيا. وبدلا من ذلك، عملنا على إعداد خطة لمكافحة التمرد تستهدف الإرهابيين المسلحين.

قال الرئيس أولكسندر تورتشينوف في بيانه اليوم:

''أود أن أشدد على أن غير المتورطين في إطلاق النار على أفراد الضابطة العدلية الأوكرانية والذين سلموا أسلحتهم وتركوا المباني الإدارية المحتلة لن يقدموا للمحاكمة.''

لم تمر سوى بضع أسابيع منذ احتل الاتحاد الروسي جزءاً من أراضي أوكرانيا وضمها.

ويستخدم الاتحاد الروسي الآن نفس الأدوات، المتمثلة في تحريض الانفصاليين على شن دعاية مناهضة لم يسبق لها مثيل ضد أوكرانيا في وسائل الإعلام، وتشويه الحقيقة بشأنها، وإرسال قوات خاصة للاستيلاء على المباني الإدارية ومؤسسات إنفاذ القانون، بهدف زعزعة الحالة في المناطق الشرقية من أوكرانيا، وتشجيع الجماعات الهامشية على مواصلة طموحاتها الانفصالية، مما يهدد وحدة بلدي وسلامته الإقليمية. وعلى ما يبدو، فإنهم يأملون من خلال هذه المحاولات، عرقلة الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، المقرر تنظيمها في أوكرانيا في ٢٥ أيار/مايو.

يقدم الاتحاد الروسي نفسه في كثير من الأحيان كمكافح بارز للإرهاب الدولي، ولكن من خلال إرسال عملاء خاصين إلى أوكرانيا لتحويل الانتباه والتخريب، فإنه في الواقع يرعى الإرهاب. وتدعم تصريحات الاتحاد الروسي وموقفه في الواقع الإرهابيين في أوكرانيا الذين استولوا على المباني الإدارية، واستولوا على الأسلحة العسكرية لأجهزة الاستخبارات والشرطة الأوكرانية، في عدة مدن وفتحوا النار على الشرطة الأوكرانية. وبثت اليوم القنوات التلفزيونية الروسية الرسمية، على نطاق واسع مقابلات مع ثلاثة أشخاص، هم الرئيس السابق يانوكوفيتش، والمدعي العام السابق بشونكا ووزير الداخلية السابق زكرشينو، الذين يشتبه في ارتكابهم عمليات قتل جماعي في أوكرانيا. وهم مطلوبون دوليا. وقد طلبت أوكرانيا مرارا وتكرارا من شركائها الروس تسليم أولئك المشتبه بهم، وتقديم المساعدة اللازمة للتحقيق معهم. لكن للأسف، رفض الاتحاد الروسي القيام بذلك.

إن أوكرانيا تتعرض لعملية إرهابية واسعة النطاق، دبرها الاتحاد الروسي في مناطق فرعية من الجزء الشرقي من البلد. ويشكل ذلك تهديدا خطيرا ليس فقط لأمن شعب أوكرانيا، ولكن للسلم والاستقرار الدوليين ككل. ونعتبر أنه من واجب مجلس الأمن إيجاد حل مناسب وسلمي لهذه الأزمة. وندعو مرة أخرى شركاءنا الروس إلى وضع حد فوري للإجراءات

التي تهدف إلى تقويض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونطالبهم بأن يتركونا بسلام.

(تكلم بالفرنسية)

كما قال السفير أرو، فإن هذا يشكل حقا تحذيرا نهائيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الإتحاد الروسي الإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قيلت العديد من العبارات وأدلي بالعديد من البيانات هنا اليوم. ولكن الانطباع الأول الذي أود أن أتشاطره مع زملائي هو أنهم لم ينظروا إلى الساعة الآن، حيث أنها تشير إلى ٢١/٣٠ مساء بتوقيتنا، مما يعني أن الساعة تشير في أوكرانيا إلى ٣/٣٠ صباحا. وهذا يعني أنه بعد بضع ساعات سيأتي صباح يوم الاثنين ١٤ نيسان/أبريل. وهذا هو التاريخ الذي اتفق عليه لدخول المرسوم الإجرامي للسيد تورشينوف الذي ينص على إرسال قوات عسكرية إلى أوكرانيا لقمع الاحتجاجات، حيز النفاذ.

لقد استمعنا اليوم، إلى العديد من البيانات غير المنصفة التي قيلت في حق الاتحاد الروسي، ولكن بالطبع كان أكثر البيانات انعداما للإنصاف، بيان زميلنا الأوكراني، الذي اتهم الاتحاد الروسي بالإرهاب. لماذا لم يتهم بالإرهاب أولئك الذين أرهبوا حكومته لعدة أشهر حتى ٢١ شباط/فبراير ؟ لقد كان ثمة في الواقع أشخاص أرهبوا قوات حفظ القانون والنظام، وقاموا فعلا بمهاجمة الشرطة وأطلقوا النار عليها وعلى المتظاهرين ضد السلطات والذين يبدو أنهم كانوا يهاجمون بلدهم. لماذا لم يسموا إرهابيين؟ في الواقع، جرى إعفاؤهم من أي مسؤولية عن الأنشطة الإجرامية التي قاموا بها لعدة شهور.

وأكرر أنه قد تم للأسف، توجيه اتهامات خرقاء إلى الاتحاد الروسي. وقيل بأن الاتحاد الروسي يود بطريقة أو بأخرى زعزعة استقرار أوكرانيا، إن لم يسحقها تماما. ولماذا لم تتم الاستجابة لدعوتنا في بداية الأزمة لإطلاق حوار بشأن كيفية مساعدة أوكرانيا على الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية التي وجدت نفسها فيها ؟ ولماذا جرى تشجيع استمرار الأزمة؟ لماذا جرى ذلك فقط بعد مرور بضعة أيام على إشارة وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبولندا إلى ضرورة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، في الواقع عن الآفاق الاقتصادية لأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، فيما يتعلق بانضمامهما إلى برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبالمناسبة، لم نسمع شيئا عن حقيقة أن تلك المحادثات الوزارية قد جرت في بروكسل.

دعونا نرى ماذا سيكون الرد على اللوم الموجه للاتحاد الروسي بخصوص حقيقة أننا لا نريد توريد الغاز لأوكرانيا مجانا. ودعونا نرى كيف سيكون رد الوزراء الأوروبيين في ١٤ نيسان/أبريل، على الرسالة التي بعثها الرئيس بوتين مقترحا فيها العمل معا لمساعدة أوكرانيا على الخروج من أزمتها الاقتصادية. والصحيح أن الأشخاص في واشنطن العاصمة، الذين لم نوجه لهم الرسالة، قد جعلوها بالفعل سيئة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، واصفين إياها بالابتزاز الاقتصادي. ودعونا نرى ما إذا كان الاتحاد الأوروبي قد احتفظ بقدر من السيادة، وما إذا كان قادرا على اتخاذ قرارات عقلانية مستقلة من شأنها المساعدة على تخليص الحالة من الأزمة.

لم يدعُ الاتحاد الروسي أبدا طوال مسار الأزمة في أوكرانيا، إلى مفاقمتها أو إلى زعزعة استقرار البلد. وليس لدينا أي مصلحة إطلاقا في القيام بأي شيء من هذا القبيل، لأن أوكرانيا مهمة للغاية بالنسبة لنا، كشريك اقتصادي وسياسي، وبلد قريب جدا إلينا من نواحي متعددة. ونحن لا نرغب في زعزعة استقراره. ولسنا الطرف الذي يجب أن يلام على الأسباب التي أدت إلى النتائج التي نشهدها الآن. لقد قال السيد فرناندیث تارانكو أن أول الإجراءات التي تم من خلالها اسيتلاء سكان المنطقتين الجنوبية والشرقية على بعض

المباني الإدارية، قد حدثت في ٦ نيسان/أبريل. وبطبيعة الحال فقد تعلموا في هذا الخصوص، من تجربة الميدان في كييف، حيث جرى احتلال مبان إدارية لشهور وأسابيع، إعتبرها شركاؤنا الغربيون لسبب ما، مظاهرات ديمقراطية.

ولكن عندما تعلق الأمر بالمنطقتين الجنوبية والشرقية لأوكرانيا، أصبحت مثل هذه التكتيكات بطريقة أو بأخرى غير مقبولة. لقد مر شهر ونصف بين ٢١ شباط/فبراير و ٦ نيسان/أبريل؛ مما يعني أنه قد مر شهر ونصف على الإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش وإبرام الاتفاق الذي كان من الممكن أن يمنع تصعيد الحالة. وتمثل مجمل ما قلناه منذ البداية، في أنه كان من الضروري إبرام ذلك الاتفاق؛ وبأنه كان ربما ينبغي دعوة الجمعية الدستورية إلى الانعقاد؛ وأنه كان ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لصالح المنطقتين الجنوبية والشرقية من أوكرانيا. هل تم اتخاذ أي إجراءات من هذا القبيل ؟ أخيرا جاء السيد ياتسينيوك، وقال شيئا وانصرف. ثم جاء السيد تورشينوف في اليوم التالي، و لم يبد أنه متفق معه. ويبدو أنهما كانا يفضلان استخدام القوة.

لقد وردت عرضا بعض العبارات المقلقة للغاية في العديد من اتصالاتنا مع زملائنا الغربيين. وكما يعلم المجلس، دأب وزير خارجيتنا السيد سيرغي لافروف، على الحديث هاتفيا مع وزير الخارجية كيري، بشكل يومي تقريبا. وقد ادعى كيري باستمرار تفهمه لقلقنا، بخصوص أنه خلال الاتصالات مع السلطات الأوكرانية، ينبغي بذل جهود حقيقية لضمان إظهارها فهما أفضل لمخاوف منطقتي جنوب وشرق أوكرانيا، وبشأن تحديد حقوقهما المتعلقة بالحكم الذاتي والاستقلال واللغة. ثم وقف فجأة أحد نواب وزير خارجية الولايات المتحدة في الكونغرس، قائلا بأننا نعلم بأن هذه المحادثات لن تؤدي إلى تحقيق شيء ولكن علينا أن نشغل الوقت بطريقة أو بأخرى. ”نشغل الوقت“. وهكذا حقا، ربما ثمة شخص ما في واشنطن العاصمة، يفكر في سيناريو الهجوم العسكري لتورشينوف. وفي هذه الحالة ليست هناك حاجة لاتهام الاتحاد الروسي بمحاولة زعزعة الاستقرار.

وقد أشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى أن نائب الرئيس بايدن سيسافر إلى أوكرانيا، على ما يبدو، في ٢١ نيسان/أبريل. ولكن ربما لن ينتظر تاريخ ٢١ نيسان/أبريل. ربما يتعين عليه الذهاب الآن. وتناول الهاتف والاتصال بالسيد تورنيشوف، كما هاتف الرئيس يانوكوفتش أكثر من مرة قبل ٢١ شباط/فبراير، ويقول له ما قاله للسيد يانوكوفتش. فكما أعلمنا نائب رئيس هيئة الأركان العسكرية، فإنه قد قال ”أناشدك الله، لا تستخدموا القوة، قوموا بإجلاء قواتكم من وسط كييف“. لقد كان ذلك ما قاله السيد بايدن. وهل ستقوم الولايات المتحدة الآن بتشجيع تنفيذ هذا المرسوم الإجرامي الذي يأذن باستخدام القوة العسكرية؟ لماذا، في إحدى الحالات، عندما تعلق الأمر بمسألة اقتحام مقر إقامة رئيس جمهورية أوكرانيا، كانت الدعوة إلى عدم استخدام القوة تحت أي ظرف من الظروف، بينما يتم في الحالة الراهنة تشجيع الإجراءات العسكرية المجنونة التي يتحدث عنها مرسوم تورنيشوف؟لذا أود أن ألتمس من السيدة باور أن تطلب إلى نائب الرئيس بايدن أن يهاتف السيد تيرتشينوف الآن، لأن الأمور قد تأخذ منحى لا رجعة فيه في غضون ساعات.

ذكر العديد من الزملاء الاجتماع الذي أعلن عن انعقاده في ١٧ نيسان/أبريل. في الواقع، ما برحنا منذ بضعة أشهر، بخاصة خلال فترة ما بعد ٢١ شباط/فبراير، نشجع باستمرار هذه الأشكال من الحوار كوسيلة ممكنة للتوصل إلى حل للأزمة. لقد اتفقنا من حيث المبدأ على أن ينعقد الاجتماع بين وزير خارجية الاتحاد الروسي، ووزير الخارجية كيري، والسيدة آشتن، ووزير خارجية أوكرانيا. ونأمل كثيرا في أن يشجع هذا الاجتماع الرفيع المستوى على إجراء حوار

سياسي واسع في أوكرانيا، وأن يمهد الطريق نحو إيجاد حل سياسي للأزمة. ولكن ماذا يظن المجلس؟ إنْ استخدمت القوة المسلحة ووقعت الأعمال العدائية غدا، هل سوف نقبل حقاً بالمشاركة في ذلك الاجتماع؟ بطبيعة الحال، سوف تتقوض تلك المبادرة من أساسها إنْ بدأت العمليات العسكرية في جنوب شرق أوكرانيا.

من فضلكم، لنمتنع عن أي اتهامات أو تكهنات بشأن الأسباب التي حدت بروسيا أن تفعل ما تفعله. ولنركز اهتمامنا على ما يمكننا القيام به في الواقع في هذه الحالة. هنا أتوجه بالكلام إلى زملائي الغربيين. ينبغي ألا نسمح للسلطات الأوكرانية بارتكاب الأفعال المتهورة التي نص عليها المرسوم الإجرامي الذي أصدره السيد تيرتشينوف، ولنعمل على وقف تنفيذ ذلك المرسوم. سوف تكون لذلك المرسوم عواقب كبيرة للغاية، أولا وقبل كل شيء، على شعب أوكرانيا، بطبيعة الحال. ولا بد من تجنب ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلبت ممثلة الولايات المتحدة أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز، ولكن ردا على زميلي ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أقول بضعة أشياء.

أولا، دعت الولايات المتحدة باستمرار إلى وقف التصعيد وحضت على ضبط النفس. وكانت تلك سياستنا الثابتة. ولطالما أوضحت بياناتنا المتسقة أن القوة العسكرية ليست هي الحل، ولقد أثنينا على الأوكرانيين، بصراحة، على ما تحلوا به من صبر قد لا يطيقه أو لا يرضى به أي بلد من بلدان الأمم المتحدة بدون أن يلجأ إلى استخدام القوة. لذلك، لم يكن هناك أي قصور في الجهود الدبلوماسية.

ثانيا، ليست الولايات المتحدة هي التي صعدت الحالة، بل الاتحاد الروسي.

ثالثا، مع أننا نود أن نضع ثقتنا في المحادثات مع الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، فمن الصعب التوفيق ما بين سلوك الاتحاد الروسي، ودعاية الاتحاد الروسي، والعمليات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد الروسي – وهي تتراوح ما بين حشد ٤٠ ألف جندي على الحدود إلى القيام بالأنشطة التخريبية داخل أوكرانيا – وما بين دعوته إلى الدبلوماسية وإزالة التصعيد. إنها دعوة نود لو كانت صادقة حقاً .

رابعا، وصف ممثل الاتحاد الروسي، عدة مرات، ما يحدث في المدن الشرقية بأنه احتجاجات ومظاهرات. أود أن أشير مرة أخرى إلى تعليق زميلي ممثل فرنسا أن تلك المزاعم تقوم على فكرة ما مفادها أن الإنترنت غير موجود، وأن الناس لا يستطيعون أن يروا بأنفسهم أن الأمر ليس احتجاجات ولا مظاهرات. إنها قوات محترفة تحمل أسلحة – أسلحة روسية الصنع، في الواقع – وتقوم بعمليات عسكرية متطورة، ومنسقة عبر عدد كبير من المدن الأوكرانية الشرقية. فهي ليست بمظاهرات. وليست باحتجاجات. إنها عمليات عسكرية.

وأخيرا، لقد تأثرت مصداقية الاتحاد الروسي بشكل خطير. والحال كذلك، لا نزال حريصين وراغبين في مناقشة كيفية تهدئة الوضع. سيتطلب ذلك أن يسحب الاتحاد الروسي قواته المحتشدة بصورة مقلقة على الحدود الأوكرانية الشرقية. كما سيتطلب أن يعمل الاتحاد الروسي على تهدئة الوضع في ضوء الاستيلاء بالقوة المسلحة على تلك المباني. إن كان الاتحاد الروسي راغبا، في الواقع، في السلام والتمسك بدوره في إنفاذ السلام والأمن الدوليين، فإن عليه بالتالي المشاركة بسرعة وبدرجة أكبر بكثير مما هو عليه الآن من الاقتناع، والإلحاح، والصدق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلب ممثل أوكرانيا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر. والآن أعطيه الكلمة .

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أثار زملينا ممثل روسيا عدة مسائل. وأود أن أرد على واحدة فقط.

(تكلم بالروسية)

أولاً، قارن السيد تشوركين الوضع في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير بالوضع الحالي. يجب أن نتذكر أنه، في ذلك الوقت، كان الشعب يهتف ضد عمليات قطع الطرق التي تقوم بها السلطات، أما الآن إن قطاع الطرق هم الذين يقفون ضد الشعب. إذن فهناك فرق.

لا يمكننا أن نبقى هادئين بينما بضع مئات من الانفصاليين يحتجزون الآلاف من الناس رهن الخوف في المدن. نحن نشاهد المواجهات على شاشات التلفزيون في خاركيف، ودنيبروبتروفسك وغانسك. لا يمكننا أن نتفرج في حين تقوم مجموعات صغيرة من الأشخاص المسلحين، يتولى رئاستهم عملاء من الاتحاد الروسي، ضمن آخرين، بالسيطرة على المباني الحكومية، والاستيلاء على الأسلحة لتوزيعها. في الواقع، تلك عمليات إرهابية جرى تنظيمها وتدبيرها عن قصد. السيد تشوركين محق تماما، حينما قال إنه لم يعد هناك الكثير من الوقت، إذ لم تتبق إلا حوالي الساعة ونصف الساعة. إن من السهل عليه أن يهاتف رئيس بلده ليقول أشياء بسيطة، مثلما هو من السهل علي أن أفعل الشيء نفسه. ولذا فإنني سأكرر تلك الأشياء هنا. البيان الذي أشار إليها السيد تشوركين ببالغ السلبية عدة مرات اليوم صدر عن الرئيس بالنيابة، السيد تيرتشينوف، وكان موجها إلى أولئك الناس الذين يخلقون التوتر الآن في تلك المدن من الجماعات الإرهابية المكونة من الانفصاليين. قال في البيان:

(تكلم بالإنكليزية)

”الأشخاص من غير المتورطين في إطلاق النار على ضباط إنفاذ القانون الأوكرانيين، ممن سيقومون بتسليم أسلحتهم، ويغادرون المباني الإدارية للدولة، سينجون من الملاحقة القضائية“.

(تكلم بالروسية)

فلماذا لا يدعون الأشخاص التابعين لهم، ويطلبون منهم العودة، والجلوس حول طاولة المفاوضات، لنقرر معا كيف يمكننا إقامة علاقات حسن جوار؟ كان ذلك سوف يكون الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. ذكرت الحكومة الاستفتاء، وإجراء تعديلات على الدستور، والإبقاء على قانون اللغات، وقالت إنه لا بد أن تعالج الآن، في النهاية، المشاكل التي ظهرت خلال عقود من الزمن و لم تحلها الحكومات السابقة. هذا شيء يتعين علينا القيام به، ولكن منعنا من ذلك. أود أن يستمع السيد تشوركين إلى ذلك، وأن ينقل إلى حكومته ما في وسعه أن ينقله .

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر شكراً خالصاً أعضاء مجلس الأمن الذين تكلموا داعمين إيجادَ حل سلمي للمشاكل في أوكرانيا.

أعرب عن خالص الشكر على ذلك. كما أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على فهم الحالة الحرجة في أوكرانيا وعلى كل أشكال الدعم الذي يمكن تقديمه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن آخذ الكثير من وقت المجلس. أود فقط أن أقول شيئين.

أولا، كان من السهل جدا على ممثل أوكرانيا أن يصف شعبه بالمجرمين. اليمين والذين يقولون أنه ينبغي قتل المتظاهرين ليسوا مجرمين، إنهم ببساطة النخبة السياسية في كييف. أليس الذين يحتجون في شرق أوكرانيا قادرين على

الاحتجاج دون أن تقول لهم روسيا؟ أيحتاجون أن تقول روسيا إن الأحداث التي وقعت في كييف غير مقبولة قبل أن يدركوا هم ذلك؟ عندما يقول المتطرفون لعمال المناجم في تلك المنطقة أنهم سيقيمون نظامهم الخاص – من المؤكد أن عمال المناجم بوسعهم أن يفهموا ذلك دون إيضاح من روسيا. هل لم يتمكن المتظاهرون من فهم مدى سوء الأمور إلا عندما شرح لهم العملاء الروس الحالة؟ ألا تعني خبرتهم الحياتية وفهمهم للحالة في بلدهم شيئا؟ كيف يمكن أن تؤثر عليهم هذه الأمور؟

ثانيا، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به زميلتي الأمريكية، السيدة باور، فهي لم تشر إلى رأيها بشأن المرسوم باستخدام القوة المسلحة في شرق أوكرانيا. ويحدوني الأمل، كما دعا ممثل أوكرانيا، أن يقوم بعض الزملاء الغربيين، بعد مناقشة اليوم، بالاتصال هاتفيا بقادتهم وبمن لهم نفوذ عليهم في كييف، الذين لا يتصرفون إلا إن حصلوا على الضوء الأخضر من العواصم الغربية. أرجو من زملائي أن يعطوهم الضوء الأحمر وأن يقولوا لهم إن المشاكل يمكن حلها عن طريق الحوار وليس المواجهة العسكرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٥.